

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢  
قانون معدل لقانون مناطق الانشاءات  
خارج حدود البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل  
لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات  
لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٣٢ ) لسنة  
١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون  
واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - يستبدل اسم القانون الاصيل  
بالاسم التالي : -

( قانون مناطق الانشاءات خارج مناطق  
التنظيم ) .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٣ ) من القانون  
الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة ( ١ ) واطراف  
الفقرات ب ، ج ، د ، هـ التالية : -

ب - للوزير حق مراقبة الانشاءات ومناطقها  
خارج حدود مناطق التنظيم وترخيصها بعد استيفاء  
دينار واحد رسماً مقطوعاً .

أمين عام مجلس الأمة

علي مبر

ج - للوزير حظر اقامة نوع او اكثر من  
انواع الانشاءات على جوانب الطرق العامة ضمن  
المناطق المرئية - خارج هذه الطرق - وازالة القائم  
منها .

د - للوزير تفويض اي من موظفي  
الحكومة بكل او بعض صلاحياته المنصوص عنها في  
هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة  
القانونية ؟

الجنين : موافقون

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

التت ابحاثا على جدول الاعمال فارفع هذه  
الجلسة وسنحدد الجلسة القادمة فيما بعد .  
( وانتهت الجلسة )

رئيس مجلس النواب

كامل عريقات



مجلس النواب

# مجلس النواب

الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الاستثنائية الثالثة

المعقودة يوم الخميس ٥ شعبان ١٣٩٢ هـ . الموافق ١٤ ايلول ١٩٧٢ م

( المجلد ١٧ )

( العدد ١٦ )

خزائن الاعمال

صفحة

١٥٢٥

١٥٢٦

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة موافقة

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة بعض مشاريع القوانين  
الى ابحاث الدورة الاستثنائية الحالية

- ٣ - الاجازات والاعتذارات : ١٥٢٦
- أ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الوهاب المحالي ( موافقة ) ١٥٢٦
- ٤ - تلاوة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد احمد الوزري الألفخم . ١٥٢٨
- ٥ - تحديد موعد لمناقشة البيان الوزاري وطرح الثقة . عينت الساعة العاشرة ١٥٣٣ من صباح الخميس ١٩٧٢/٨/٢١
- ٦ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والمروعة على الاعضاء والنظر في إحالتها الى اللجان المختصة : ١٥٣٣
- أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ( ١٠١٣٤ ) للتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون العقاقير الخطرة . ١٥٣٣
- ب - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ( ١١٠٥٦ ) المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ . ١٥٣٨
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ( الخميس ١٩٧٢/٩/٢١ ) . ١٥٣٩

أول جلسة قانونية

والله المجلس دولة خدام وأئمة وتليق الفاتحة على روح المفقود له جلالة الملك طلال المنظم

## مجلس النواب

### محضر الجلسة

وزير الثقافة والاعلام : معالي السيد عدنان ابو عوده .

وزير المواصلاات : معالي الدكتور محمد البشير  
وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون  
والمقدسات الاسلامية : معالي الدكتور اسحق  
الفرحان .

وزير العدلية : معالي السيد سالم مساحده .  
وزير السياحة والآثار : معالي السيد غالب  
بركات .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : معالي السيد  
علي عناد خريس .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الدكتور سعيد  
النابلسي .

وزير الاشغال العامة : معالي المهندس احمد  
الشوبكي .

وزير المالية : معالي السيد فريد السعد .

وزير النقل : معالي السيد نديم الزور .

### افتتاح الجلسة

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة

( بسم الله الرحمن الرحيم )

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يقل محضر الجلسة السابقة

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونقضي الإمين العام  
من تلاوته

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة  
العاشرة صباحا من يوم الخميس الواقع في ١٤/٩/٧٢  
برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس  
ومحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتذرا السادة : عاكف الفايز ، امين  
مجمع ، مصباح الكاظمي ، ادوارد خميس ، موسى عابله  
حافظ عبد النبي ، عبدالرؤوف الفارس ، عبد القادر  
الصالح ، محمد سعيد يونس ، شريف القبيج وعيسى  
عقل .

### وحضر من الحكومة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : دولة السيد  
احمد الوزري .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية : معالي  
السيد احمد الطراونة .

وزير الانشاء والتعمير : معالي الدكتور صبحي  
امين عمرو .

وزير الخارجية : معالي السيد صلاح ابو زيد  
وزير دولة : معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة : معالي السيد خالد الحاج حسن  
وزير الصحة : معالي الدكتور فريد الكفنه .

وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية :  
معالي الدكتور يعقوب ابو غوش .

محضر الجلسة



٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية باضافة  
بعض مشاريع قوانين الى اجاث  
الدورة الاستثنائية الحالية

السيد الرئيس

تلى الارادة الملكية السامية باضافة قوانين  
اخرى الى اعمال الدورة الاستثنائية:

السيد الامين العام

الرقم : ع/١/١٦٥٧

التاريخ : ١٩٧٢/٩/٢

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ايث اليكم بصورة عن الارادة الملكية السامية  
المتضمنة اضافة قوانين الى الامور المعينة في الارادة  
الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ التي دعي  
مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها  
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد الوزي

(وهنا توقف جميع من في القاعة)

نحن الحسين الدول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة ٨٢ من الدستور

أمر بما هو آت:

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الارادة الملكية  
الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ التي دعي مجلس الامة  
في دورة استثنائية من اجل اقرارها

مشروع قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢

مشروع قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢

الحسين بن طلال

١٩٧٢/٨/٢٢

وزير الداخلية

احمد الطراوله

رئيس الوزراء

احمد الوزي

(وهنا جلس الجميع)

السيد الحديد نائب عمان

ارجو ان يقف المجلس دقيقة حداد وتلاوة

الفاتحة على روح المغفور له الملك طلال

(وهنا وقف المجلس والحضور دقيقة حداد وتليت

الفاتحة على روح الفقيد العظيم)

(وجلس الجميع)

٣ - الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس

تلى الاجازات الواردة:

١ -

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

لمزمي السفر الى المغرب لاجل اتمام بشركة

الفوسفات ارجو التكرم بالواقعة على منحي اجازة

لمدة عشرة ايام ابتداء من ١٩٧٢/٩/١٨

واقبلوا فائق الاحترام

نائب محافظ الكرك

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس



هؤلة رئيس الوزراء

يلقى البيان الوزاري

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الرئيس

هؤلة من الاحد

## ٤ - تلاوة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد احمد اللوزي

السيد الرئيس

والآن ارجو ان يفضل دولة رئيس الوزراء السيد احمد اللوزي الى المنصة لتلاوة البيان الوزاري.

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

استقبل هذا البيان ، برفع اصديق آيات الشكر والحمد لله ، لقيام حضرة صاحب الجلالة الملك العظيم ، بفضله به حفظه الله ، من ثقة عالية وتقدير كريم ، استقبلوا علي وعلى زملائي اعضاء الحكومة الجديدة ، حين عهد الينا بحمل الامانة ، في هذه المرحلة بالذات ، من حياة بلدينا العالي واجالة الحكم وعهده ومسؤولية ، لا يبرح ولا جاء ولله الشكر والحمد من قبل الوزير ، بنوعه والكثير من النعمي ، والاعمال الجيدة من المحرم ، بما يعاين الضمير ، وبما كان في الليل والنهار لكنني القصد في هذا كله ، ان كان يحمل في اي بلد من البلدان ، ذلك الطابع الذي يرفع الضمير الباطل ، قاله ، في بلدنا بالذات ، يحمل فوق ذلك الطابع ، شرفا يغمر الانسان وملا حياته ، ويجعله اكثر اندفاعا واستعدادا للتضحية ، طوال تصديه للاعباء ومواجهته للمسؤوليات .

معالي الرئيس :

حضرات النواب المحترمين :

لقد جاء كتاب التكليف النامي الذي تفضل جلالة الملك فهد بموجبه الي رئاسة الحكومة الجديدة واضمح العالم . محدد الاهداف والغايات . وجاءت عهد

الحكومة ، في ردها على كتاب التكليف ، صرحاني التزامه بالنهج الذي يرسم ، والطريق التي اختار للمسيرة المباركة . وهو نهج يقوم على المرتكزات الثابتة والقناعات المستمرة لفلسفة الوجود الاردني والرسالة الاردنية ، وهي طريق تحددت معالمها واتضح اتجاهها من خلال التجربة الاردنية الطويلة ، بكل ما تنطوي عليه من تحديات وانجازات .

ويشرف الحكومة اليوم ، وهي تتقدم ببيانها الوزاري هذا من مجلسكم الكريم ، ان تبسط سياستها المستندة الى ما اشتمل عليه كتاب التكليف السامي من قواعد واهداف مؤمنة الايمان كله ، بان الاطار الجاهل الذي يحكم اسلوب عملها في تطبيق هذه السياسة وتبنيها هو اطار التوازن الواثق بينها وبين هبة المجلس الجري في سائر المبادئ وكل المجالات والحكومة ان تدرك حقيقة دورها كسلطة تنفيذية ، في دمج المسيرة الاردنية المباركة ، وتوحيدها ، تدرك ايضا خطورة الدور الذي تنهض به السلطة التشريعية في رسم اهداف المسيرة وتوفير الوسائل القانونية لانطلاقها . وهما دوران ، ان افضل يعرف الدستور في بن صياغتهما في كل نظام ديمقراطي صحيح ، فيسان وحدتهما وتكاملهما والتزامهما عشوان للخصب عندها : في معنى الدستورية والشرعية واساس الانجائية المضمون في ديمقراطيتنا الحادفة .

اولا : في الميدان الداخلي :

هنالك مجموعة مرتكزات وقواعد تشكل اساس السياسة الداخلية لهذه الحكومة واطارها العام وهي قواعد ومرتكزات ليست بالجديدة عليكم ولا بالمتبعة . فهي تنبع من صميم المصلحة الوطنية التي نؤمن بها جميعا . وهي ايضا تعبر عما يدور في الضمير

الوطني لهذا المجلس الموقر ، وضمير كل مواطن من أبناء الاسرة الاردنية الكبيرة ،

وتأتي تلك المجموعة من المرتكزات والقواعد تحت عنوانين رئيسيين -

الاول - الامن والسيادة :

١ - امن البلد وسيادته قبل كل شيء وفوق كل اعتبار ، واذا كانت هذه القاعدة صحيحة وسليمة بالنسبة لكل بلد من البلدان فهي بالنسبة لنا في هذا البلد حاجة اساسية ولدت عبر تجربة مرة وطويلة لم يسلم من معاناتها انسان .

ولعلنا لذلك نخرج عن كونها مجرد قاعدة عمل في السياسة الداخلية ، لتصبح مطالبا وطنيا يناذير به كل لسان ، وضرورة حتمية تنطلق من كل عقل ووجدان ومن هنا فان هذه الحكومة ستضع امن البلد وسيادته قبل كل شيء وفوق كل اعتبار . لا تفرط بادرة منهما ولا تقبل بما يمس مقوماتهما من قريب او بعيد .

وحدار ان يفد احد لنا حكومة ومجلسا وشعبا حكاية التفريط بأمن بلدنا لحساب جهة او اخرى او يزين في عبثنا التفاوضي عن اسباب سيادتنا بهذه الحجة او تلك ، فلقد بلا بلدنا من تلك الفلسفة فيما مضى الشيء الكثير ، وشرب من علقم التفاوضي والسهل ما شرب . واصبح اليوم يعيش قناعاته الراسخة : انه في امنه الموطن . الدعام وسيادته المصونة الجوانب ، اقوى لامتة واقدر على البذل في سبيلها واقوى لقضيته . واقلد على العطاء من اجلها ، الف مرة ، منه في امن مهمل الاركان بخار الاوصال وسيادة متبصرة الباني . مهتزة القبيحيات .

ولان القوات الازدالية المسلحة . ومعها اجهزة الامن العام هي درع الامن وحصن السيادة ، ولانها

لمرأة التي تعكس عليها خلاصة خصائص هذا الشعب واخلاصه ، وتتشجد فيها عزماته ومرزاته . ولانها الامل الذي يعيش في ضمير الأمة ووجدانها القومي وعدة القضية المقدسة وقلعة الحرية والكرامة . فان هذه الحكومة لن تلخر ذرة من الجهد ، ولن تجتنب سبيلا من السبل ، من اجل تطوير تلك للقوات والاجهزة وتوفير المزيد من اسباب القوة والمنعة لها . في سائر الظروف والاحوال .

ولان امن الوطن في صلب حقيقة هو امن المواطن ، وسيادة الدولة هي في صميم كنهها سيادة الفرد فوق ارضه ، فان الحكومة وهي تتمهد بحماية امن المواطن واحترام حقوقه في حدود الدستور والنظام ، حريصة كل الحرص على التوجه اليه ، عبر كل الوسائل المتاحة ، والسبل الممكنة لاخذ دوره الطبيعي ، كقاعدة صلبة لقوة البلد الذاتية : عسكرية كانت ام اجتماعية ، اقتصادية كانت ام ثقافية ، ولتحضي من صفوه ادوار المتفرجين وادوار الصامتين الى الابد ان الوحدة الوطنية هي الاطار المحكم الذي يصون صورة الامن ومعنى السيادة ، ولقد اثبت شعبنا الواحد في الضفتين العزيزتين ، ايمانه بها وحفاظه عليها ، فهي سلاحه في وجه محاولات التصديق التي تعرض لها ، وحصانه ضد تيارات السلبية التي تتعاوره من اكثر من جانب واكثر من فريق .

وفي الوقت الذي تؤكد الحكومة حرصها على تعميق وحدة شعبنا الوطنية وترسيخ انسها واساسها فانه ليس هناك تشير بكثير من الاعتراف الى الانتخابات الاتحاد الوطني العربي ، وما تجسد خلافا مسن وعي حقيقي بين صفوف المواطنين ، واعتزاز بالانتماء الصادق لهذا البلد العالي ، وتممك بوحدتهم الوطنية حين شاركوا جميعا ، في التخاب الوطني حفاظا على الوحدة العربية ومناطتها المختلفة .

هذا ما لا بد



والعنون الثاني - هو النهضة والبناء :

١ - اذا كانت القيادات في كثير من البلدان تجهد راحة وراة طموحات شعوبها وامانيها في محاولة منها للحاق بها ، فاننا في هذا البلد الغالي ، قد جئنا الله بقيادة ينبغي ان نجهد جميعا - مواطنين ومسؤولين - من اجل ان نلحق بها وبما تحمله وتمثله لنا من امان وطموحات ، ولكم هي متعددة وكبيرة تلك المنجزات التي حول العمل ، وصيرتها التضحية الى واقع ملموس ، بعد ان كانت في يوم سابق مجرد حلم في ذهن القائد ، وضرباً من الوهم والمستحيل عند سواه .

٢ - لقد مر بلدنا بسلسلة من التجارب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ونجم فيها يمكن ان نسببه بالتجربة الاردنية الكثير من خلاصة التجربة الذاتية وتجارب الامم والشعوب الاخرى ، وكانت حصيلة ذلك كله ما نحن عليه اليوم من مستويات التقدم والنهوض ، في كثير من الميادين والمجالات .

٣ - لقد اظهرت التجربة الاردنية كفاءة الانسان الاردني في العمل وقدرته على التضحية . وبرزت واحدة من اغنى الحقائق التي كشفت عنها وهي ان القطاع الخاص الاردني كان عنصراً هاماً في تحقيق النمو السريع والتقدم الحديث .

٤ - واثبتت التجربة الاردنية ان النهضة يجب ان تنبع من الداخل ، من البلد ، من الأرض والانسان ، وانها ينبغي ان تقوم على التخطيط العلمي المدروس . فالمساعدات الاجنبية مهما عظمت وتزايدت فهي لا تكفي وحدها لتحقيق النهضة المنشودة . بل لا بد من احياء دورنا ، من اعادة قومية جارية ، لا حياض التغييرات الاساسية الضرورية ، ونظراً لكفاءة البشري في استخدام موارده الخاصة وقدرته على

تعميق ارادته في تحقيق ادلى مستوى من النمو الذاتي واتباعه لسياسة اقتصادية واجتماعية سليمة ، ومتلائمة مع ظروفه الخاصة ، يظل كل ذلك اساساً لما يمكن ان تخلطه مساهمات الموارد الخارجية من آثار .

٥ - من هنا التزام الحكومة الكامل بخطة التنمية للسنوات الثلاث المقبلة . فالخطة من ناحية هي ثمرة مباركة للعقل والتفكير الاردنيين . حيث امضى فريق كبير من اصحاب القدرة والاختصاص ، من ابناء هذا البلد الأبرار ، الشهور العديدة الماضية ، وهم يعملون بلا كلل وبلا ملل ، وبغزم وامل وايمان ، بقيادة صاحب السمو الملكي ولي العهد المحبوب ، الأمير حسن حفظه الله ، ومشاركته المباشرة ، حتى تم اعداد الخطة وتجهيزها ، لتصبح برنامج العمل المقبل ، للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٥ . ولقد ضم ذلك الفريق ، فيمن ضمه من ذوي القدرات والكفاءات ، مجموعة مختارة من القطاع الخاص ، فالتقى المدبرون والمواطن في رسم معالم الطريق ، وتحديد اهدافها . وهي طريق مسلكناها معاً في حجاج مشترك لمبارك . واهداف ستحققناها سوياً ، يداً الى يد ، وقابلاً الى قلب ، بعون الله .

٦ - ان الخطة الاستراتيجية تستهدف اول ما تستهدف ، تعزيز قدرات البلد الانتاجية ، واستغلال الموارد والثروات استغلالاً امثل ، مما يؤدي في النتيجة الى رفع الدخول الحقيقية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم ، بعد ان مرّت البلاد في فترة عطلت امكاناتها وهدرت مواردها وبغرت جهودها ، ومن هنا فان استئناف مسيرة البلد الاقتصادية ، والتي كانت دائماً موضع تقدير واحترام الاوساط الاقتصادية الدولية ، سيكون الهدف الاول للخطة . ولقد ربيت الخطة هدف رفع الدخل وتعزيز الانتاج ، بهدف

المنافسة الامثل له ، واعداد القرص امامه ، حتى يقسوم بدوره الايجابي ، في بناء الأردن الحديث .

ولسوف تكون دعوة الحكومة الدائمة للمواطن ان يعطي قبل ان يأخذ . وان يبذل قبل ان يطلب . وان يظل السؤال الذي يلح عليه : ما الذي ينبغي علي ان افعله من اجل بلادي .. بدلاً من ذلك السؤال السلبي المعروف : ما الذي تفعله بلادي من اجلي ؟ .

ثانياً - في الميدان الخارجي :

١ - الأردن جزء من الأمة العربية . وقضية فلسطين بالنسبة لنا ليست مجرد قضية سياسية ، وانما هي قضية حياة او موت . فنحن بلد القضية ونحن اصحابها . ولا نطل عليها من الخارج لاتنا نعيشها كما لا يعيشها أحد نعيشها من الداخل - من الصميم . وهي بالنسبة لنا قضية وجود او لا وجود .

وعلى ارضنا الصامدة والمختلة - يعيش شعب فلسطين ويعمل ويحرك . وتحت سمائنا تولد طموحات هذا الشعب وتتجدد آماله في استرداد حقوقه والعودة الى وطنه . ولقد ضرب اهملنا البررة في ارضنا المختلة اروع الامثلة في رفض الاحتلال ومقاومة اساليبه وضغوطه المختلفة من اجل احترامهم . فوهمين عرى الوحدة المقدسة التي تربطهم بالصفة الصامدة واهلها الأبرار . كما ضرب الاهل هسنا في هذه الضفة الباسلة اروع الامثلة في الصمود والتضحية واختتموا على مدى الايام الخمسة الماضية ما لا قبل لاحد باحتاله من الأذى ، والجراح .

والحكومة في مسؤوليتها بحز القضية ، لا تفرط بشيء من الحقوق المقدسة لشعب القضية - شعب هذا البلد المكافح الأمين . بل تعمل وتكافح ، بكل السبل والوسائل ، من اجل استرداد تلك الحقوق وبولوج تلك الأماني .

توفير فرص الاستخدام للمواطنين ورفع مستويات معيشتهم تحقيقاً لتعميق ايمانهم بقدرته بلسدهم على الاستفادة من جهودهم ومواهبهم . ولعل من اهم سمات الخطة ما تضمنته من قواعد واجراءات تكفل التوازن في النمو والعدالة في الاستفادة من فرص العمل وتوزيع الخدمات بين سائر فئات المواطنين ومختلف مناطق المملكة .

٧ - وتمهيداً لوضع الخطة موضع التنفيذ في مطلع العام القادم ، فقد وجهت الدعوة الى مؤتمر يعقد في عمان في اواسط شهر تشرين الثاني القادم ، ويحضره اكثر من اربعين دولة شقيقة وصديقة ، الى جانب اكثر من ثلاثين منظمة ومؤسسة تمويلية دولية وسيكون المؤتمر فرصة فريدة ، نعرض فيها تلك الخطة على العالم ، لتقييمها ، ونقلها ، ومن ثم للاسهام في تمويل مشاريع القطاعات المختلفة التي تشتمل عليها .

٨ - وبالنظر لخطورة الدور الذي ينبغي على مؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة ان تنهض به لترجمة الأمل الحضاري الذي تمثله الخطة ، الى حقيقة واقعة ، ونظراً لما للقوانين والانظمة من علاقة وثيقة بالتنفيذ واساليبه ، فستولي الحكومة عنايتها القافية للجهاز الحكومي وتعمل الى تطويره واصلاحه واغناقه بالزبد من القدرات والطاقات ، ليصبح أكثر كفاءة في القيام بالواجبات الموكولة اليه ، وأكثر استجابة للحاجات القائمة واشد فعالية في تحقيق الأهداف المرسومة كذلك فستعتمد الحكومة الى اتخاذ الخطوات العملية لتحديث الأنظمة والقوانين ، بما يلائم مقتضيات المرحلة المقبلة ، ودوافع الطموح .

٩ - ولأن الانسان هو العنصر الاساسي لكل خطوات البناء والسلاح الرئيسي لتحقيق كل نهضة فلسوف تعمل الحكومة بتجد واستمرار ، على تهيئة

هذه الخطة

ونحن كذلك أهل القدس وبلد المقدسات .  
ومن حول القدس والمقدسات ، وما تمثله من قيم  
خالدة في وجدان أمتنا وعقيدتنا ، تلف قلوب الملايين  
من المسلمين ، مثلما تنجس الى رحابها أفئدة الملايين من  
المؤمنين بالله . ومن هنا تمسك الحكومة بالقدس  
واصرارها على استرداد سيادتنا وحقوقنا فيها . لا  
نبغي من وراء ذلك هيمنة ولا سيطرة ، وإنما نبغي  
ردها الى مكانتها الطبيعية ، قبله للبشر ، وواحدة للايمان .  
٢ - لقد قبل الأردن بقرار مجلس الأمن رقم  
(٢٤٢) الصادر عام ١٩٦٧ ، كما قبلته مع الأردن  
دول شقيقة أخرى . وهو هو القرار الذي ما فتئت  
اسرائيل تراوغ في قبوله ، وتصرف من خلال ذلك على  
تحدي المنظمة الدولية وقراراتها المتعاقبة بشأن وجودها  
غير المشروع في المناطق العربية المحتلة .  
وانطلاقاً من قبول الأردن بذلك القرار ، فإن  
الحكومة تطالب بتسوية شاملة للمشكلة تقوم على  
أساس قرار مجلس الأمن المذكور . وكل حديث عن  
تسويات جزئية جاهزة ومعدة بين الأردن واسرائيل  
هو محض لغو وهراء . لكن مطالبنا بالتسوية الشاملة  
لا يخدمها ولا يقويها ، تفشي حالة التفكك والتصدع  
القائمة اليوم ، بكل أسف ، في عالمنا العربي .  
٣ - إن الايمان بالاخوة العربية ، والتعاون  
العربي هو أحد المرتكزات الثابتة للسياسة الأردنية .  
ومن هنا كانت دعووات الأردن المتعاقبة ، ونداءاته  
المتوالية للتنسيق بين الدول العربية وإزالة كل أسباب  
التناقض والخلاف فيما بينها . ويسر الحكومة أن  
تطرح من جديد دعوة الأردن ونداءه لأشقائه  
ليعيدوا النظر في علاقاتهم بعضهم مع بعض مذكرين  
بمضحيات هذا البلد وعظائمه من أجل القضية ومن  
أجل الأمة نفسها وبصيرتها المشتركة . فالأمة تقف  
اليوم على مفترق الطرق . ولتف منقها القضية على  
ذات الفارق . وفي وجهها تنصب تحديات المصير

وأشدها قسوة وضراوة . وسوف لا تدخر الحكومة  
ذرة من الجهد ، في سبيل الانتقال بالعلاقات العربية  
من حالتها الراهنة المؤسفة الى الحالة الطبيعية التي ينبغي  
أن تكون عليها . فذلك وحده هو طريق الخلاص .  
وهي طريق نرجو أن لا يتخلف عن السير فيها بلد  
عزبي شقيق .  
ومن هذا المجال تجدد الحكومة ثقتها بجماعة  
الدول العربية وتعد بدعمها في كل خطوة إيجابية تعود  
بالخير على القضية المقدسة والأمة جمعاء .  
٤ - تؤمن الحكومة بأن علاقات الأردن مع  
سائر دول العالم ينبغي أن تقوم على أساس الاهداف  
المشتركة والمصالح المتبادلة . ومن هنا فستعتمد الحكومة  
الى مضاعفة الجهود لكسب مزيد من الصداقات ،  
وبناء المزيد من الجسور مع أعضاء الأسرة الدولية ،  
خدمة لبلدنا وأمتنا وقفتنا ، وسعياً لاسترداد  
حقوقنا المشروعة وإقامة السلام على الحق والعدل .

معالي الرئيس ،  
حضرات النواب المحترمين ،

هذا هو منهاج الحكومة التي أنشرف برئاستها  
والتي تقسدم به من جلسكم الموقر طالبة الثقة على  
أساسه . ليس فيه شيء عن المجاز تخفق ، بقدر ما فيه  
من أهداف وغايات نرجو أن تتحقق . والحكومة إذ  
تعد بتكريس الجهود ذك الجهد ، والطاقت كل  
الطاقت من أجل بلوغ تلك الغايات والأهداف ،  
لتؤمن الايمان كله بأن تعاونها مع السلطة التشريعية  
ونجاوب أبناء الأسرة الأردنية الواحدة ، كل في  
موقعه وفي مكان عمله ، مع برامجها وخططها للمراحل  
القبلية ، هي الأساس لضمان النجاح المرجى والتوفيق  
المأمول .

« وقبيل اعلموا عيسى بن الله عليكم ورسوله  
والؤمنون »  
« والصلوات على محمد وآله »  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

## ٥ - تحديد موعد لمناقشة البيان الوزاري وطرح الثقة

السيد الرئيس

أقترح يوم الخميس الموافق ١٩٧٢/٩/٢١  
الساعة العاشرة صباحاً موعداً لمناقشة البيان الوزاري  
لحكومة دولة الرئيس السيد أحمد الوزري . فهل  
يوافق المجلس على هذا الموعد ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

وأرجو أن أذكر الأعضاء الكرام بضرورة  
الحضور في الموعد المذكور واعتبار هذا بمثابة تليغ  
لكل واحد منهم .

## ٦ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والموزعة على لأعضاء والنظر في إحالتها الى اللجان المختصة

السيد الرئيس

تتل الكتب والقوانين الواردة تمهيداً لإحالتها  
للجان المختصة .

السيد الأمين العام

( أ )

الرقم ع/١/١٣٤

التاريخ ١٩٧٢/٨/٢

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث إليكم بـ ( ١٢٠ ) نسخة من مشروع  
القانون المعدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢  
بشكله الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٩ مع الأسباب الموجبة له . رجاء  
إحالة الى مجلس النواب للنظر في إقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء  
أحمد الوزري

## الأسباب الموجبة

نظر لاتساع أعمال التهريب والاتجار بالمخدرات  
والتفاهم الخاص في انتشارها وتعاظمها مما يهدد  
بالكثير من المواطنين الى اتخاذ التعامل بها مهنة لهم ،  
ولمعالجة هذا الخطر ومنع استفحالها في المجتمع الأردني  
ولكون القانون الحالي أصبح لا يفي بهذا الغرض ولا  
يوافق التطور والوضع الراهن فقد وجد من  
الضروري النص في القانون على عقوبات مشددة  
وزادعة ليتمكن السيطرة على هذه المشكلة الخطيرة  
والقضاء عليها وبناء على تنسيب سلطات الأمن المختصة  
بهذا الخصوص فقد رُغم هذا التعديل .

هكذا من الفصل



## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مع قانون العقاقير الخطرة رقم (١٠) لسنة ١٩٥٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الأصلي بإلغاء الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بالفقرة (١) التالية :

١ - يعاقب كل من :

أ - استورد أو صدر أو سهل التصدير أو الاستيراد أو نقل أو وزع أو صنع أو حضر عقاقير من العقاقير الخطرة أو مشتقاتها بقصد الاتجار بدون تصريح من السلطة المختصة . ساعد على ارتكاب جرم من الجرائم المنطبقة على المواد (٤) أو (٥) أو (٦) أو (٧) أو أخرى أو دبر ارتكابها .

ساعد وهو في المملكة على ارتكاب جرم في الخارج ينطبق على أحكام قانون مماثل لهذا القانون ويعمل به في تلك البلاد أو أخرى أو دبر ارتكابه .

بالاشتغال الشاقة المؤبدة وبالغرامة من ٣٠٠٠ - ١٠٠٠٠ دينار .

ب - انتحل بالعقاقير الخطرة أو أحرزها أو أعد أو هيا داراً أو مكاناً لتعاطيها أو كان ذا علاقة بعمل كهذا مع علمه بذلك أو وجدت في حوزته غلايسين أو أواني أخرى تستعمل في تدخين الآفون أو الحشيش .

بالاشتغال الشاقة مدة لا تقل عن عشر سنوات وبالغرامة من ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ دينار .

ج - نقل العقاقير الخطرة بطريق التزاييت أو غير وجهتها أو غير وسيلة النقل التي جليت بها أو عبت بها .

بالحبس مدة لا تقل عن سنتين .

د - تعاطي المخدرات بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبالغرامة من ٥٠٠ - ٢٠٠٠ دينار .

هـ - وجن في مكان أعد أو هي لتعاطي المخدرات وكان يجلس فيه مع علمه بذلك .

بالحبس من ثلاثة إلى ستة شهور أو بالغرامة من ٥٠ - ١٠٠ دينار .

الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الخامسة ١٤ أيلول ١٩٧٢ ١٥٣٥

و - اعتدى على أحد الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون بالضرب أو قاءه بالعنف أثناء تأديته وظيفته أو بسببها .

بالاشتغال الشاقة مدة لا تقل عن عشر سنوات وبالغرامة من ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ دينار .

وإذا نجم عن الاعتداء عامة دائمية أو إذا كان الجاني من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن فتكون العقوبة الاشتغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ دينار .

وإذا افضى الاعتداء الى الموت تكون العقوبة الاعدام .

ز - كل من خالف عن غير قصد القواعد المقررة لمسك السجلات أو إصدار الوصفات المحتوية على عقاقير خطرة عوقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً .

وإذا وقعت المخالفة عن قصد أو خالف الفاعل أحكام المادة (١٢) من القانون الأصلي .

ح - كل جرم لم يرد على عقوبته نص في هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة لا تزيد على مائتي دينار .

هكذا  
مجلس النواب

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة



اعضاء مجلس النواب يستمعون الى البيان الوزاري الذي يلقيه  
دولة رئيس الوزراء السيد احمد الاوزي



اعضاء مجلس الوزراء يستمعون الى البيان الوزاري الذي يلقيه  
دولة رئيس الوزراء السيد احمد الاوزي



السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية؟

الجميع : موافقون .

ب -

السيد الامين العام

الرقم : ن/١٤/٧/١١٠٥٦

التاريخ : ١٩٧٢/٨/٢١

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم : ( ١٢٠ ) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٨/١٩٧٢ مع الاسباب الموجبة له . رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في إقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء  
احمد اللوزي

## الاسباب الموجبة

ان الاسباب الموجبة لتعديل هذا القانون تنلخص في ان القانون لم يحدد النصاب القانوني لاجتماعات لجان السير الفرعية ولجنة السير المركزية الامر الذي يقتضي معه تطبيق القواعد العامة في هذا الشأن . وهو ان تكون قراراتها بالاجماع ونظرا لاحتمال تغيب أكثر من عضو في اجتماعات لجان السير الفرعية ولجنة السير المركزية لأكثر من سبب فان قرارات هذه اللجان تكون عرضة للإلغاء امام محكمة العدل العليا .

لذلك وضع مشروع القانون المعدل المدرج اعلاه لينص صراحة على نصاب معين لاجتماعات لجنة السير المركزية ولجان السير الفرعية ولايجاد نوع من المرونة تمكن اللجان من الاجتماع ولو تخلف عضو او عضوين عن الحضور لاي سبب .

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مسع القانون رقم ( ٤٩ ) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة ( ٢٨ ) من المادة ( ٢ ) من القانون الاصيل وذلك باعتبار ما ورد فيها بند ( أ ) واطافة البند ( ب ) التالي اليها :

ب - يعتبر اجتماع اللجنة قانونيا اذا حضره سبعة اعضاء بما فيهم الرئيس وتتخذ القرارات بأكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين .

المادة ٣ - تعدل الفقرة ( ٢٩ ) من المادة ( ٢ ) من القانون الاصيل وذلك باعتبار ما ورد فيها بند ( أ ) واطافة البند ( ب ) التالي اليها :

ب - يعتبر اجتماع اللجنة قانونيا اذا حضره ثلاثة اعضاء بما فيهم الرئيس وتتخذ القرارات بأكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

## ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

لقد حددنا الجلسة القادمة يوم الخميس الموافق ١٩٧٢/٩/٢١ الساعة العاشرة لمناقشة البيان الوزاري .

والآن ارفع هذه الجلسة

رئيس مجلس النواب

باسم هريقات

امين عام مجلس الامة

هاني فبر

هنا تحت الاصل